

### مكافحة الإرهاب بمنطقة المغرب والساحل الصحراوي

## نجاح جزائري . . تخبط فرنسي وسعي إسباني لاستغلال "ورقة القاعدة"

تسليم عدد من العناصر والقيادات الإرهابية نفسها إلى السلطات ، قد يؤشر إلى موجة توبة جديدة تزيد في إضعاف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي داخليا وتعمق من عزلته، وتضاعف من الصراعات والتطاحن بين صفوفه، خاصة في العمليات العسكرية الواسعة التي تستهدف معاقلة في منطقة القبائل ومنطقة وسط البلاد عامة .

### محمد الناصر

تحركت زمر ما يسمى بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بشكل لافت في الأيام الأخيرة، من خلال تنفيذها لعدد من العمليات التي استهدفت قوات الأمن والمواطنين بعدد من مناطق البلاد، خصوصا بوسط وشرق الوطن، ويبدو أن محاولة تنظيم عبد المالك درودكال لإلهاب الجبهة الأمنية وتصعيد الوضع قبيل أيام فقط من عيد الفطر، ليس إلا ردات فعل يانسة على العملية العسكرية الواسعة التي ينفذها الجيش الوطني الشعبي ضد معازل التنظيم خصوصا بولايات تيزي وزو وبومرداس والبويرة، والتي سوف سنعود إليها بعد لمعرفة علاقتها المفترضة مع محاولات التصعيد الجارية.

ويبدو أن فشل زمر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في تنفيذ عمليات انتحارية ضد مقار مدنية أو أمنية داخل المدن، لا يعني بأن التنظيم الإرهابي قد تخلى بشكل نهائي عن العمليات الانتحارية، التي تعتبر كتنكيك مستعمل بشكل واسع من قبل كل التنظيمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة، والدليل على ذلك العملية التي نفذتها مجموعة مسلحة بمنطقة الزعارة قرب مدينة زموري على بعد نحو 15 كلم شرق بومرداس والتي خلفت مقتل جنديين وإصابة 20 آخرين حسب مصادر وصفت بالطلعة، ونقل بعض وسائل الإعلام أن العسكريين كانوا في عملية في هذه المنطقة عندما فجر مهاجم سيارته المفخخة ضد قافلتهم فقتل إثنان منهم، لكن مصادر إعلامية أخرى أشارت إلى أن 26 جنديا على الأقل أصيبوا بجروح في هذا الهجوم، مع العلم أن هذا التفجير الانتحاري هو الثاني من نوعه خلال شهرين بعد تفجير وقع في 25 جويلية الماضي إثر استهداف انتحاري بسيارة مفخخة مقرا للدرك الوطني في منطقة آيت عيسى بولاية تيزي وزو. والواضح أن عناصر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي يجدون صعوبة في مواصلة العمل بتكتيك التفجيرات الانتحارية داخل المدن، بفعل الخطة الأمنية الموضوعية والقائمة على تشديد المراقبة في مفاصل الطرقات الرئيسية ومداخل المدن وأمام المقرات الأمنية والمدنية الحساسة واستعمال أجهزة متطورة لكشف المتفجرات، واستحداث فرق متخصصة في تعقب الخلايا الانتحارية والتكيز على العمل الاستخباري الذي سمح بتفكيك أغلب الخلايا الانتحارية والقضاء على رؤوسها، وبطبيعة الحال فإن اللجوء إلى عمليات انتحارية تستهدف القوافل العسكرية أو بعض الثكنات ونقاط المراقبة العسكرية خارج المدن، هو أمر لا يزال متيسرا أمام المجموعات المسلحة كما حصل بتيزي وزو وزموري، مع العلم أن التنظيم الإرهابي لن يتخلى عن تكتيك العمليات الانتحارية لعدة أسباب من بينها أن هذا التكتيك الذي تعتمد عليه جل التنظيمات المسلحة المرتبطة بالقاعدة الأم، يخلف خسائر وصدي إعلاميا داخليا وخارجيا جد قويا، وهو سهل التنفيذ إلى حد ما لا يكلف الكثير خاصة في ظل الضعف العددي الذي يعاني منه تنظيم عبد المالك درودكال.

### محاولات التصعيد وموجة التوبة . .

قد يبدو للبعض أن الاعتداءات الإرهابية التي نفذها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي قبيل عيد الفطر تدخل في باب التصعيد الأمني الذي

### باريس بين القول والفعل . .

التصريحات التي أدلى بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والتي تحدث فيها عن دعم باريس لدول المنطقة في حربها على الإرهاب لا تعدو أن تكون مجرد "غزل" يخفي حقيقة الدور الفرنسي في منطقة الساحل الصحراوي وأهدافه الحقيقية التي تتجاوز بكثير مسألة مكافحة القاعدة أو الحد من نفوذها، بل إن ما تقوم به فرنسا قد يصيب في باب آخر ويمكن أن يؤدي إلى تعاطف خطر الإرهاب.

ساركوزي قال في خطاب ألقاه بقصر الإليزيه بأن فرنسا "تساعد دون تحفظ" أي دولة في الساحل الإفريقي، تطلب منها الدعم لقهر الجماعات الإرهابية بالمنطقة، مضيفا بأن الحرب التي تخوضها الجزائر والمغرب وتونس وليبيا على الإرهاب "هي حرب فرنسا أيضا"، وأن فرنسا تقدم المساعدة لبلدان الساحل والمغرب العربي "دون تحفظ"، بشأن محاربة الإرهاب بالمنطقة، وتمثل المساعدة، في تكوين وتجهيز الجيوش ومصالح الأمن، وإمداد، الوحدات الأمنية المتنقلة بالمعلومات التي تريدها عن نشاط السلفيين المسلمين، بهدف القضاء عليهم لأنهم يهددون استقرار منطقة الساحل بكاملها، وأوضح ساركوزي أن المساعدة المدنية التي تقدمها فرنسا لشركائها في الساحل "تعزز قدرتهم على دعم شعوب المنطقة"، وقال إنه "يتمنى لو انخرط الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر في هذا المجال"، وكشف ساركوزي، في نفس السياق، عن إدراج قضية محاربة تجارة المخدرات كمصدر تمويل للجماعات الإرهابية في الساحل، ضمن برنامج عمل قمة مجموعة الثمانية المرتقبة مطلع 2011 بباريس التي ستستلم فرنسا رئاستها الدورية، وستتم مناقشة خطر هذه الآفة، حسبها، في جزر الكاريبي وإفريقيا الغربية أيضا.

الغريب هو في انتقاد ساركوزي حكومة ثابتيرو على تقديم الفدية للإرهابيين مقابل إخلاء تنظيم القاعدة ببلاد المغرب سبيل اثنين من رعاياها، مع أن باريس فعلت أكثر من ذلك وضغطت على مالي من أجل مبادلة أربعة عناصر إرهابية خطيرة كانت في سجون باماكو بالهينة الفرنسي بيار كامات، مع العلم أن الأموال ليست وحدها التي تقتل، وإذا كانت إسبانيا تقوم بتمويل الإرهاب كما تفعل ألمانيا والنمسا وسويسرا، فإن باريس تقوم بتحرير عناصر إرهابية خطيرة سرعان ما تعود إلى النشاط المسلح لترتكب الجرائم الشنيعة بحق العزل بدول الساحل الصحراوي، وأحسن دليل على ذلك أن الإرهابي الذي نفذ الهجوم الانتحاري على ثكنة النعمة بجزائري كان قد أطلق سراحه في صفقة مياضية الدبلوماسية الكندي الذي كانت تحتجزه جماعة بلمختار.

ويعتبر الهجوم الإرهابي على ثكنة النعمة رابع هجوم انتحاري لتنظيم عبد المالك درودكال خارج الجزائر، وقد قتل التنظيم ما لا يقل عن 30 جنديا في هجوم على ثكنة لمغيطي غير بعيد عن الحدود مع الجزائر، وقتل التنظيم 25 جنديا نيجيريا، كما نفذ هجوما انتحاريا على السفارة الفرنسية بناواكشوط جرح خلالها أحد حراس السفارة، وبرأي العديد من المراقبين فإن إدراج كل العمليات التي قام بها الإرهابيون بمنطقة المغرب العربي ضمن نشاط القاعدة ببلاد المغرب هو أمر يجانب كليا الحقيقة وقد سبق لمدينة الدار البيضاء المغربية أن شهدت هجمات انتحارية عنيفة أسفرت عن مقتل وجرح العشرات في ماي 2003، وهجوم انتحاري آخر في مارس 2007 أحبط في آخر لحظة، يرجح أن تنظيمات إرهابية مغربية منفصلة ليس لها أي علاقة بتنظيم درودكال هي من قامت بها. للعلم كانت مصادر أمنية قد كشفت بأن عدد الجزائريين في إمارة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي هم قلة، بحيث يغلب على التنظيم العنصر الموريتاني يليه المالي ثم النيجيري، ودول أخرى منها بوركينا فاسو، ويتوقع أن تتصاعد العمليات الإرهابية بمنطقة الساحل الصحراوي، خاصة بمالي التي تتوفر فيها الأرضية الخصبة لتنامي ظاهرة الإرهاب، بفعل قوة التيار السلفي الجهادي بهذا البلد الفقير، والذي يفتقر إلى الاستقرار السياسي، وهي وضعية تشجع كما هو معروف على العنف بأشكاله المختلفة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدور الفرنسي بمنطقة

الساحل الصحراوي، وقبول عدد من دول جنوب الصحراء خصوصا مالي وبوركينا فاسو لعب دور الوسيط في عمليات دفع الفدية للإرهابيين، ومشاركة موريتانيا بشكل مفضوح في العمليات العسكرية التي ترعاها فرنسا بالمنطقة في إطار الحرب على الإرهاب، خاصة الهجوم الأخير الذي استهدف أحد معازل الإرهاب بشمال مالي وخلف مقتل ستة عناصر من "القاعدة ببلاد المغرب"، يجعل الاتفاقية التي تم توقيعها بين دول الساحل في الجزائر عديمة الجدوى حتى لا نقول انتهت صلاحيتها، ولم يعد هناك داع لوجودها، مع أن التنسيق على مستوى دول الساحل الصحراوي يبقى هو الحل لمواجهة نفوذ القاعدة لمواجهة التدخل الأجنبي في المنطقة.

### المغرب : عين على الجزائر وأخرى على إسبانيا . .

يبدو أن المآرب السياسية التي تدرها "القاعدة" على بعض الدول قد يجعل البيانات التي ينشرها هذا التنظيم على الإنترنت تتحول إلى مصدر للاستنزاق السياسي بالنسبة لإسبانيا والمغرب على حد سواء، مع العلم أن الرباط كانت قد احتجت على عدم دعوتها للمشاركة في اجتماع دول الساحل الصحراوي الذي انعقد بالجزائر، رغم أن المغرب بعيد جغرافيا عن المنطقة المعنية وغير منتم إليها بشكل مباشر.

وكانت صحيفة "لاراثون" الإسبانية قد نشرت مقتطفات من بلاغ منسوب لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يطالب باللجوء إلى القوة من أجل استرداد سبتة ومليلية وانتزاعهما من أيدي الإسبان. وجاء بيان تنظيم درودكال تحت عنوان "شبكة التحدي الإسلامية"، ومن ضمن ما جاء فيه: "فها هي سبتة ومليلية وبعد مرور عشرات السنين ماتزال قابعة في قبضة الاحتلال الصليبي الحاقد، والذي ما فتئ لا يستحي معلنا في قواته الكاذبة أن المدينتين هما إسبانيتين، متماديا في الطغيان ومستكبرا على إعادة الحق لأمة الإسلام، ضاربا بعرض الحائط الروابط التاريخية الإسلامية والموضع الجغرافي للمدينتين الذي يربطهما بمنطقة مغرب الإسلام"، وقال بيان التنظيم الإرهابي أن "سبتة ومليلية ستكونان بعون الله منطقة استنزاف للعدو الصليبي المحتل لديارنا وسارق الأندلس، وهي بعون الله أمل أهل الإسلام بمنطقة المغرب الإسلامي لإقامة دولة المغرب الإسلامية بعد طرد الغزاة الظالمين، ولن تسقط الثمرة هذه المرة في أيدي العملاء، بإذن الله وقوته، والواجب عليك أمتنا هو الإعداد والاستعداد إعلاميا وعسكريا ونفسيا للمعركة ودراسة العدو جيدا... وتيقني أمتي الغالية أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، فالتنكيل بالتنكيل والبأساء بالبأساء والله أشد بأسا وأشد تنكيلا، ولا يفل الحديد إلا بالحديد".

وبطبيعة الحال، فإن البيان المنسوب إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وحتى من دون التأكد من مدى صحته، قد اتخذ مأخذ الجد من قبل الأمن الإسباني، خاصة وأنه يتزامن مع كشف وزارة الداخلية المغربية عن خلية قالت بأنها إرهابية تم تفكيكها وقد كانت بصدد القيام بعمليات إرهابية تستهدف المصالح الغربية بالمغرب.

ويشير بيان تنظيم القاعدة المتضمن تحرير سبتة ومليلية بالقوة تساؤلات كثيرة حول خلفياته وأهدافه، خاصة وأنه يأتي بالتزامن مع حالة التوتر القائمة بين الرباط ومدريد على خلفية ما حصل للمغاربة بسبتة المحتلة، وعلى خلفية القمع الوحشي الذي تعرض له عدد من النشطاء الحقوقيين الإسبان خلال المسيرة السلمية التي قاموا بها للتضامن مع الشعب الصحراوي بالعيون المحتلة. وإذا كان البعض يرى في بيان تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي رسالة مغربية بالدرجة الأولى، على اعتبار أن الرباط لم تستفد كثيرا من صمتها على الإحتلال الإسباني لسبتة ومليلية، وهي تواجه ضغوطا داخلية متزايدة بسبب موقفها المتخاذل من الحقوق الترابية للمغاربة، فإن البعض الآخر يرى بأن بيان تنظيم درودكال هو تحذير موجه صوب المغاربة من مغبة تبني أي توجه تحريري في قضية سبتة ومليلية، وقد يوفر تحذير القاعدة ببلاد المغرب مبررا لإسبانيا لتنفيذ أجدتها الأمنية بالمنطقة وتعزيز تواجدها الأمني بها بدعوى حماية مصالحها من الهجمات الإرهابية المحتملة.

# الأهداف الكبرى للبرنامج الخماسي للتنمية

تظهر نظرية النمو الحديثة بأن الإنفاق العام يساهم في النمو -Bose 2003- خلاصة الإنفاق على التعليم والتجهيز. ولقد عرفت الجزائر، خلال العقد الماضي معدلات نمو جد مقبولة حيث تراوح معدل النمو خارج المحروقات، خلال هذه الفترة ما بين 4 و5 بالمئة.

وتدعيم المؤسسات وتحسين الحوكمة، مما يرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، كما يساعده في الإنسيق في خضم الاقتصاد العالمي.

لهذا الغرض بالذات، إتخذت الجزائر على عاتقها مسؤولية تجسيد هذه الأهداف ومهمة تهيئة السبل والوسائل من خلال برامجها التنموية 2009/2005 و2014/2010. ففي البرنامج الخماسي الأول تم التركيز على إستدراك التأخرات المسجلة في الهياكل والمنشآت. أما برنامج 2010-2014، والذي رُصد له مبلغ 286 مليار دولار أو ما يعادل 2124 مليار دينار جزائري، فقد إتفق كل المحللين الإقتصاديين بأن هذا المبلغ ضخم ويمثل ضعف الدخل الوطني الإجمالي الجزائري لسنة 2009؛ هذا ما دفع البعض لتشبيهه بمخطط مارشال، الذي أعيد من خلاله بناء وتعمير الإقتصاد الأوربي غداة الحرب العالمية الثانية. ولعل المتصفح لهذا البرنامج يلاحظ بأنه يتشكل من جزئين إثنين. أما الجزء الأول، المقدر حصته المالية بـ 9700



أ. د. عبد الصادق درويان \*

■ تتكون صادرات الجزائر في جملها من المحروقات -بتروول خام وغاز طبيعي- بنسبة تفوق 95 بالمئة، حيث كان مؤشري التنوع والتركيز لسنة 2009 - 0,797 و -0,606 على التوالي.

هذا ما يوحي بان الإقتصاد الجزائري يرتكز إرتكازا شبيه كامل على مادة واحدة وهي قابلة للنفاذ، مما يعرضه لتذبذبات خطيرة؛ ضف إلى ذلك أنه وبالرغم من مساهمته بنسب عالية في الدخل الوطني الإجمالي إلا أنه لا يشغل إلا نسبة بسيطة من العمالة والتي يقارب تعدادها 9,612 مليون عاملا، بمعدل بطالة يقدر بـ 12,4 في حين حددت نسبة السكان تحت خط الفقر في الجزائر بـ 23 سنة 2006.

ومن أجل ضمان نمو مستديم يجب الإستثمار في القطاعات التي تساعد على إعطاء دفع قوي للإقتصاد والتي

مليار دينار 130 مليون دولار فهو يتكفل بإتمام المشاريع الكبرى قيد الإنجاز مثل السكك الحديدية، الطرقات والمياه. أما الجزء الثاني بحصته المالية المقدر بـ 11534 مليار دينار -651 مليون دولار-

جدول 1 : مبلغ الصادرات و الناتج الوطني الإجمالي و نسب المحروقات منه 601 دولار أمريكي							
1990	2000	2003	2004	2005	2006	2007	
14907	21871	24105	32324	45630	53221	513718	الصادرات
61891	54390	68017	85032	102334	115945	131866	الدخل الوطني الإجمالي
/	/	35,6	37,8	44	45,9	43,9	% الدخل الوطني الإجمالي

المصدر : صندوق النقد الدولي، الجزائر مسائل مختارة

فهو موجه أساساً إلى إنجاز مشاريع جديدة التي من شأنها أن تساعد في إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني ضمن قاعدة صلبة تسمح له بمواجهة تحديات العولمة.

يظهر من خلال الجدول 2 أن الإستثمار في العنصر البشري أضحي من أولويات السلطات العمومية، وهو ما نراه من خلال الإعتمادات المالية والتي

من شأنها أن تساعد على تنويع هيكلته من خلال رفع مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات في الدخل الوطني الإجمالي من جهة، وإحتحام الأسواق الخارجية من جهة ثانية. ولا يتأتى ذلك إلا بتشجيع و تكوين العنصر البشري و الإعتناء بإقتصاد المعرفة، أو الإقتصاد الجديد وهذا من خلال رفع مستوى التعليم و التمهين والتدريب؛ كل هذا يساعد على تقوية

تفوق 10000 مليار دينار جزائري، وهذا الأمر يتماشى والنظريات الإقتصادية الحديثة التي توصي بالإعتناء بإقتصاد المعرفة تهينا مجتمع المعرفة. وإنه لمن المعروف أن مجتمعا متعلما و مدربا على التقنيات الحديثة-المجتمع الرقمي- يساهم مساهمة قوية في تقوية الإقتصاد، فهو يعتبر لبنة أساس في رفع الإنتاجية ومن ثم تقوية التنافسية. إلى جانب التكوين والتعليم، التأهيل والتدريب في المهارات الحديثة، يولي البرنامج إهتماما للرعاية الصحية ورفاهية الفرد الجزائري من خلال توفير مليون وحدة سكنية وربطه بشبكة المياه الشروب، الغاز الطبيعي والكهرباء. أما البنية التحتية فلها الدور الجوهري والحساس في معدلات النمو، كما أشرنا لذلك مسبقا. فجل الدراسات، التي قام بها الإقتصاديون المهتمون بدور البنية التحتية في الإقتصاد، تشير بأن كمية ونوعية البنية التحتية تساهم بين 1 و 2 في معدلات النمو. وتماشيا مع هذا الواقع، خصص

تبنت إعلان الألفية في شهر سبتمبر 2000. ويتعلق الأمر هنا بشمانية أهداف يجب تحقيقها إلى غاية سنة 2015 وهي:

- 1- تخفيض نسبة الفقر إلى النصف
  - 2- ضمان التمدرس الشامل
  - 3- التساوي النوعي (الجنسي)
  - 4- تخفيض وفيات الرضع
  - 5- رعاية الأمومة
  - 6- محاربة الأوبئة
  - 7- المحافظة على البيئة
  - 8- الشراكة
- ومما لا شك فيه أنه بإمكان الجزائر تحقيق هذه الأهداف الست الباقية، حيث أن الهدفين الرابع والخامس قد تم تحقيقهما، شريطة أن يصاحب هذا الإنفاق الضخم آليات متابعة ورقابة صارمة من خلال حوكمة عالية ومؤسسات قوية وفعالة تضمن الشفافية وذلك لتفادي الفساد والتبذير. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا الجانب الضروري لم يغب على السيد رئيس الجمهورية حيث قال "لا بد من مراقبة الإنفاق العام الضخم بكل صرامة

التربية	التعليم العالي	التعليم المهني	الصحة	السكن	البنية التحتية	المياه	الرياضة	الشؤون الدينية	التضامن	الزراعة
852	868	178	619	3711	6447	200	1130	130	40	1000

المصدر: المؤلف، مصادر مختلفة.

وجدية حتى نقطع دابر الإسراف و التبذير في دواليب الدولة وتفرعاتها؛ وعلى كل قطاع أن يحاسب سنويا على مدى تقدم وإنجاز برنامجه". ونلاحظ أن كافة المؤسسات الدولية التي تهتم بتطور الإقتصاد الجزائري من بين توصيتها الإلحاح على الإنفاق العقلاني ومتابعة الإصلاحات المالية وهذا لما للرعاية وحسن الحوكمة من دور هام في إرشاد الإنفاق.

كما تجدر الإشارة إلى أنه بجانب رأس المال المادي ورأس المال البشري، واللذان تم توفيرهما في إطار البرنامج الخماسي 2010/2014، لابد من توفير وتسخير رأس المال الإجتماعي والذي أصبح من أهم رؤوس الأموال التي تضمن نموا إقتصاديا مستديما.

ويتكون رأس المال الإجتماعي من مجموعة من العناصر والتي من بينها: الشفافية، الثقة، الشبكية والتضامن (Putman 1980)

\* مدير مخر البحث  
في الاقتصاد التنظيمي جامعة وهران

البرنامج ما قدره 6447 مليار دينار جزائري للبنية التحتية مخصصة لشق الطرق بأنواعها المختلفة لفك العزلة عن العديد من المناطق وشق وتهيئة وكذا تحديث السكك الحديدية لتسهيل الحركة الإقتصادية من جانب، وتحديث الموانئ والمطارات من جانب آخر.

وبما أن القطاع الزراعي يكتسي أهمية بالغة ويعنى برعاية الحكومة، فقد تم تخصيص 1000 - 1080 مليار دينار، حيث يتوقع أن يساهم القطاع الزراعي في المستقبل بنسب عالية في الدخل الوطني الإجمالي وهو ما سيقبل من فاتورة الإستيراد ويضمن الأمن الغذائي الذي أصبح هاجس كل البلدان. ومما يجدر التنويه إليه هنا هو أن كل من البنى التحتية، خاصة صيانتها، وقطاع الفلاحة يلعبان على المدى البعيد دورا هاما في ضمان نسبة تشغيل لا بأس بها.

دعوني في هذا الصدد أعرج على ما يسمى بأهداف الألفية للتنمية، حيث كانت الجزائر من بين 189 دولة التي